

هيئة الاتصالات تناقش أمن الشبكات مع مقدمي خدمات الإنترنت والبيانات

خصوصاً أن مقاربتها شملت موضوع مقدمي الخدمات غير الشرعيين، وطرحوا بعض التساؤلات حول كلفة الإستثمارات المطلوبة في حال صدور قرار بإجراءات تطبيقية لاحقاً، وحول دور وزارة الاتصالات كمشغل أساسي للشبكة الثابتة وشبكة الاتصالات من الألياف البصرية والكابلات الححاسية، وقدرتها على ممارسة دورها الرقابي على معظم خدمات الإنترنت عبر المقعد الرئيسي الذي تشغله باستثناء الجزء من الاتصالات (Downlink) التي يؤمنها مقدمو خدمات الإنترنت عبر الأقمار الاصطناعية.

وقد تعهدت الهيئة المضي في عملية التشاور القائمة مع كافة المعنيين بأمن شبكات الاتصالات، من مشغلين وسلطات قضائية ومراجع رسمية أمنية، بهدف اتخاذ القرارات الواجبة وإصدار التوجيهات والتوصيات اللازمة، للتأكد من صون أمن شبكات الاتصالات وحماية خصوصية المستخدمين ومصالحهم بما يتطابق مع القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

الخدمات الاحتفاظ بسجلات الاتصالات للمشاركين ومضمون اتصالاتهم الإلكترونية، وضرورة تزويد الهيئة بالمعلومات المتوفرة لديهم حول مقدمي خدمات غير مرخص لهم في حال كانوا موصولين على شبكاتهم، وغيرها من الأمور التي تساعد الأجهزة القضائية والأمنية المختصة في ممارسة دورها القضائي والأمني والرقابي على هذه الصعيد. وأوضحت الهيئة في بيان أنها، من خلال المناقشات التفصيلية والمستفيضة، تهدف إلى ضمان أمن شبكات الاتصالات ومستخدميها وحسن تطبيق القانون رقم ١٤٠ والمراسيم التطبيقية ذات الصلة، وصون الحق بسرية المخابرات التي تجرى بواسطة أي وسيلة من وسائل الاتصال، والاعتراض القانوني، وتحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها على هذا الصعيد، بما يضمن تطبيق قانون الاتصالات والقانون ١٤٠ من دون الإضرار بمصالح الشركات والمستهلكين على السواء.

وقد أبدى مقدمو الخدمات تجاوباً تاماً مع توجيهات الهيئة،

عقد مجلس إدارة الهيئة المنظمة للاتصالات برئاسة عماد حب الله ومشاركة العضوين باتريك عيد ومحاسن عجم لقاء موسعاً مع ممثلي الشركات المرخصة التي تقدم خدمات الإنترنت والبيانات في السوق اللبنانية، للتشاور معهم في مضمون التوجيهات التي أعدتها الهيئة في سبيل صون أمن شبكات الاتصالات من جهة، وحماية خصوصية المستخدمين ومصالحهم من جهة ثانية.

وجاء هذا اللقاء في سياق المشاورات التي تجريها مع كل المعنيين بتقديم خدمات الاتصالات بكافة فروعها، تمهيداً لاتخاذ الهيئة القرارات الواجبة ووضع توصيات بهذا الشأن.

وقد ناقشت الهيئة مع المدعويين بعض أهم النقاط التي تستوجب الدرس والتشاور بهدف سد الثغرات الأمنية في حال وجودها، منها على سبيل المثال لا الحصر، ضرورة التأكد من هوية المشتركين في الخدمات، وضرورة مراقبة نوع وحجم الاتصالات لاستكشاف المشغلين غير المرخص لهم، والفترة الزمنية التي يتوجب على مقدم